التعليل في الاستعمال اللغوي

أحمد خضير عباس

اليمن- صنعاء

يلجأ الإنسان بفطرته عند رؤيته حدثاً إلى البحث عن علة حدوثه، ويجد في صميم طبيعته باعثاً يبعثه إلى محاولة تعليله، ذلك أنه استقر في نفسه أن لكل شيء سبباً ولكل معلول علة، وهذا من أوائل ما يدركه البشر في حياته. فمبدأ العلية إذن مبدأ عقلي يجعل الإنسان دائماً يواجه سؤال: لماذا؟ حتى إذا خفي عنه سبب الحدث أوجهله أثار ذلك في نفسه العجب، ولذلك قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب.

لذلك كله كثيراً ما يراد في الكلام ذكر العلل أو الأسباب، وللغتنا العربية أدواتها وسياقاتها الخاصة التي يؤدي بها تعليل الأحداث، ويجمع ذلك كله أسلوب نسميه (أسلوب التعليل).

وبحثنا هذا لا يسعى لدراسة طرائق التعليل بل نكتفي فيه بتحديد مفهوم التعليل ومفهوم العلة ونوعيها في الاستعمال اللغوي، ومن ثم لزمنا أن نقدم لذلك بتوضيح مفهوم التعليل والعلة في اللغة، ومفهومهما عند الفلاسفة وعلماء أصول الفقه، والنحاة، إذ إن مفهومهما يختلف عند كل فئة منهم تبعاً لميدان بحثهم.

التعليل والعلة لغة:

«التعليل سقي بعد سقي، وجني الثمرة مرة بعد مرة... وتعلّل بالأمر واعتلّ: تشاغل... وعلّله بطعام وحديث ونحوهما: شغله بهما...»[1].

وللعلة في اللغة أكثر من معنى نذكرها في ما يأتي، فهي[2]:

١- معنى: يحلّ بالمحلّ فيتغيّر به حال المحل.

٢- المرض: علّ الرجل يعِل- بالكسر- فهو عليل، وأعلّه الله تعالى أي أصابه بعلّة، فهو مُعلّ وعليل.

(١) لسان العرب: ٤٩٦/١٣.

(٢) ينظر تاج العروس: ٣٢/٨- ٣٣.

٣- الحدث: يشغل صاحبه عن وجهه أو حاجته.

٤- توضع موضع العذر، فقد قيل: «ما علّتي وأنَا جَلْدٌ نابل»[١]، أي: ما عذري في ترك الجهاد ومعي أُهبة القتال؟ فوضعت العلة موضع العذر. وفي المثل: «لا تُعدم خرقاء علّة»[٢]، يقال هذا لكل من يعتل ويعتذر وهو يقدر، وفيه أيضاً «لا علّةَ، لا علّةَ، لا علّةَ هذه أوتاد وأخلّة» يضرب لمن يعتل بما لا علة له فيه[٣].

والمعلِّل دافعُ جابي الخراج بالعِلَل.

٥- قد ترادف العلة السبب، فيقال: هذا علّة لهذا؛ أي سَبَبٌ له.

ولعل المعنى الأول «وهو أنّ العلة معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل» هو مدار المعاني الأخرى والمشترك فيها؛ فالمرض سُمِّي علة «لأنّ بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف»[٤]، قال الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ): «والعلة في الأصل عبارة عما يتأثر المحل بوجوده ولذلك سمي المرض علة»[٥].

والعلة: الحدث الشاغل؛ إذ صار شغلاً ثانياً منع صاحبه عن شغله الأول[٦]، فتغير حاله بحلوله، أما العلة بموضع العذر فلأن العذر حل بالمعتذر فغيّره عما اعتذر عنه.

وأما مرادفتها للسبب فلأن السبب هو «ما يُتَوصّل به إلى غيره»[٧]، وهذا المعنى الأخير استعير من الحبل الذي يُتوصّل به إلى الماء، ثم استعير لكل ما يُتوصل به

---

(١) المصدر السابق نفسه.
(٢) ينظر جمهرة الأمثال: ٣/٣٧٩.
(٣) ينظر مجمع الأمثال: ٣/١٧٦.
(٤) تاج العروس: ٨/٣٢.
(٥) شفاء الغليل: ٢٠.
(٦) تاج العروس: ٨/٣٢.
(٧) تاج العروس: ١/٢٩٣.

إلى شيء[1]، فبوجود الحبل (السبب) يحصل التوصل إلى الماء فيحدث تغيير.

جاء في تاج العروس نقلاً عن خالد بن جنبة: «ولا يُدعى الحبل سبباً حتى يُصعَد به ويُنحدر به»[2]، وفي الصعود والانحدار تغير إلى ما يُصعد أو يُنحدر إليه، وإنما يحصل ذلك بوجود السبب (الحبل) ومن ثَم فبالسبب يحلّ تغيّر، لأن به يحدث التوصل.

والمعنى الأول هو أيضاً مدار العلة عند الفلاسفة وعلماء أصول الفقه والنحاة على ما سيظهر خلال البحث إن شاء الله.

التعليل والعلة اصطلاحاً:

١- التعليل والعلة عند الفلاسفة:

التعليل: تبيين علة الشي، وهو ما يستدل فيه بالعلة على المعلول ويسمى البرهان اللمي[3].

والعلة: ما يؤثر في غيره، أو هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً ومؤثراً فيه. وعلة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء، وهي تقابل المعلول[4]، فـ«كلّ وصفٍ حلَّ بمحلٍّ وتغيّر به حاله معاً فهو علة، وصار المحل معلولاً»[5].

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون: ١٠٤٥/٤، تعليل الأحكام: ١٢، مباحث التعليل: ٣. سمي البرهان اللمي باللمي «لإفادته اللمية أي: العلّية إذ يجاب به السؤال بلِم». شرح الملوي على السلم: ١٢٤.

(٤) ينظر: التعريفات: ٢٣٧، الكليات: ٢٢/٣، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية: ١٧٢، المعجم الفلسفي لجميل صليبا: ٩٥/٢.

(٥) الكليات: ١٨٦/٣.

والعلة عندهم غالباً ما ترادف السبب. وعندما تغايره فمن وجهين[1]:-

الأول: أن يراد بها المؤثر، أو ما ينشأ عنه بلا وساطة بينهما أو شرط، والسبب ما يكون باعثاً على الشيء، أو ما يفضي إليه بوساطة أو وسائط.

الثاني: أن العلة ما يحصل الشيء به، والسبب ما يحصل الشيء عنده لا به. استعملوا لفظ السبب للدلالة على العلة[2].

ثم إنّ العلة قسمان[3]:-

١- **علة الماهيّة:**

وهي ما يتقوّم به الماهيّة من أجزائها. وتختصّ باسمها علتان: ماديّة وصورية. أمّا العلة المادية فهي ما لا يجب بها وجود الشيء بالفعل بل بالقوة، كالخشب والحديد بالنسبة إلى السرير، أو بتعبير آخر ما لابدّ من وجوده لوجود الشيء.

وأما العلة الصورية فهي ما يجب بها وجود الشيء بالفعل، كالهيئة التي يتم عليها شكل السرير.

٢- **علة الوجود:**

وهي ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة بأجزائها بالوجود الخارجي. وتختص باسمها علتان أيضاً: فاعلية، وغائية. أما العلة الفاعلية فهي ما تكون مؤثرة في المعلول مُوجدة له، كالنجار الذي يصنع السرير. وعرّفها

---

(١) ينظر الكليات: ٣/٢٢١، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية: ٢٣٧.

(٢) ينظر المعجم الفلسفي- المجمع: ١٢٢، المعجم الفلسفي- صليبا: ٢/٩٦.

(٣) ينظر: معيار العلم: ٢٥٨، التعريفات: ١٩٩، كشاف اصطلاحات الفنون: ٤/١٠٤٨ وما بعدها، المعجم الفلسفي- المجمع: ١٢٢، المعجم الفلسفي- صليبا: ٢/٩٦. وتقسيم العلة عرفه اليونانيون من قبل، قال أرسطو: «وكانت الأسباب أربعة: أحدها: السبب الذي على طريق الصورة. والثاني السبب الذي على طريق الهيولي وهو الذي يوجد من أجل الصورة، والثالث: السبب الذي على طريق المحرك القريب والفاعل. والرابع: السبب الذي على طريق الغاية». شرح البرهان لأرسطو: ١٣٥.

الكـــندي (ت٢٥٢هـــ) بأنّها «مبتدأ حركة الشيء التي هي علته»[١]، وعرفها الإمام الغزالي بأنّها «ما منه بذاته الحركة، وهو السبب في وجود الشيء»[٢].

وأما العلة الغائية فهي ما لأجلها وجود الشيء، كالجلوس على السرير؛ إذ إنّه الغاية أو الغرض الذي لأجله وجد السرير. وهي الباعثة على إيجاد الشيء، فتفيد إذن فاعلية الفاعل.

والعلة الغائية متأخرة عن المعلول في الوجود في الخارج، فالجلوس على الســـرير يكـــون بعـــد وجـــود السرير في الخارج إلاّ أنّه يتقدم عليه في العقل (التصـــور)؛ إذ كان باعثاً للفاعل على صنعة؛ ولذلك عرّفها الإمام الغزالي بأنّها «الغاية الباعثة أولاً، المطلوب وجودها آخراً»[٣]. وهي بتأخرها عن المعلول في الوجود بالعكس من حال العلة الفاعلية من معلولها؛ إذ إنّ الأخيرة تتقدم المعلول في الوجود بالزمان[٤].

والعـــلة بذكـــرها المطلق يراد بها العلة الفاعلية لا غيرها، وتسمى (سبباً) عند المحـــدثين، وهو ما يترتب عليه مسبَّب عقلاً أو واقعاً؛ وقد تسمَّى بالمحرك أو الفـــاعل، ويقـــال للعـــلة الغائيـــة: غاية وغرض، أو العلة التمامية[٥]. ومن خاصـــيتها «أن ســـائر العلل بها تصـــير علة، فإنه ما لم تتمثل صورة الكرسي المســـتعد للجـــلوس، والحاجـــة للجلوس في نفس النجار، لا يصير هو فاعلاً، ولا يصـــير الخشـــب عنصـــر الكرسي، ولا تحمل فيه الصورة؛ فالغائية حيث

(١) رسائل الكندي الفلسفية (في حدود الأشياء): ١٦٩/١، معجم المصطلحات الفلسفية: ١٩٤.
(٢) معيار العلم: ٢٥٨.
(٣) المصدر السابق نفسه.
(٤) ينظر شرح البرهان لأرسطو: ١٣٦.
(٥) يـــنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١٠٤١/٤، المعجم الفلسفي- المجمع: ١٢٣، السببية ١٠-١١، ٨٠.

وجـــدت فـــي جملـــة العـــلل هـــي علـــة العـــلل» [1].

وهي تقع جواباً للسؤال بـــ(لماذا؟) أو (لِمَ؟) أكثر من وقوع العلة الفاعلية، ويكون الجواب بها مناسباً حين يتعلق الأمر بالإرادة الإنسانية فحسب[2].

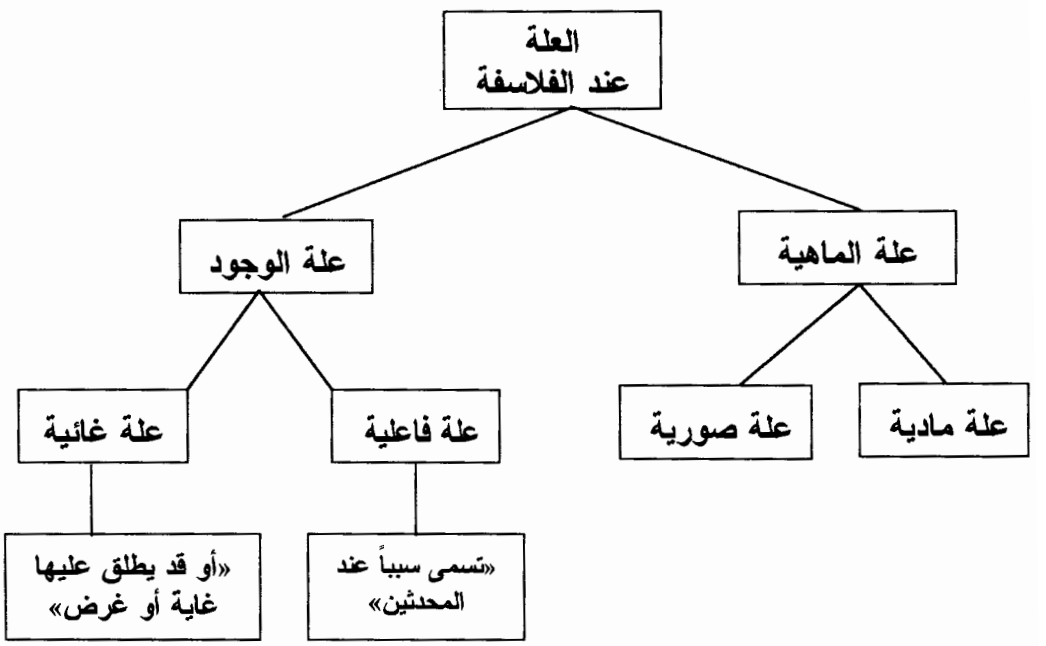

وســـنرى خلال البحث- إن شاءالله- أن التعليل الذي نحن بصدد بحثه لا يشمل إلا العلتين الأخيرتين: الفاعلية (السبب عند المحدثين) والغائية (الغرض).

ومـــن الجديـــر بالذكـــر أن من النحاة من استعمل تسمية الفلاسفة للعلل، وأشار إلى تقســـيماتهم عـــلى وفق ما تطلبه بحثه، فالرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـــ) مثلاً في حديـــثه عـــن المفعـــول له قال: «فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده

(١) مقاصد الفلاسفة: ق٢/٤٤.

(٢) ينظر أثر العلم في المجتمع: ١١.

عـلى وجـود الفعل كما في: قعدت جبناً، أو تأخرعنه كما في: جئتك إصلاحاً لحـالك، وذلـك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهـي إحـدى العـلل الأربع كما هو مذكور في مظانه، فهي متقدمة من حيث التصـور وإن كـانت مـتأخرة مـن حيث الوجود»[1]، وجاء في حاشية عليه: «المفعـول له سـبب حامل للفاعل على الفعل، وينقسم إلى قسمين: أحدهما: علة غائية للفعل كالتأديب للضرب، والثاني ما ليس كذلك كالجبن للعقود»[2].

فالقسـم الأول للسـبب الحـامل للفاعل على الفعل هو العلة الغائية وهذا واضـح، والقسم الثاني هو السبب (العلة الفاعلية)، وهو ما أشار إليه بـ(ما ليس كذلـك)؛ إذ إن وجـوده مـتقدم على وجود الفعل، ويترتب على وجوده مسبَّب، فالجبن سبب للقعود.

ونستطيع أن نقول- وفقاً لتعريف الكندي للعلة الفاعلية- إنّ الجبن محرّك للقعود أي سبب وجوده، فهو مبدأ نشوئه، وهو إذن علته الفاعلية.

٣- التعليل والعلة عند علماء أصول الفقه:-

التعـليل فـي علم الأصول: تبيين علة الحكم الشرعي، وكيفية استنباطها واستخراجها بالاجتهاد[3].

واختـلفت وجهـات الأصـوليين في تعريف العلة تبعاً لاختلاف وجهات نظـرهم فـي التعليل[4]، فقيل: إنها «الوصف المؤثر بذاته في الحكم. وفي لفظ آخـر: هـي الموجب للحكم بذاته بناء على جلب مصلحة أو دفع مفسدة قصده

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١٩٢/٢.
(٢) شرح الرضي على الكافية: ١٩٢/٢ (الحاشية).
(٣) ينظر: تعليل الأحكام: ١٢، القياس: ١٧٧، مباحث التعليل: ٣.
(٤) ينظر تعليل الاحكام: ١١٢.

الشـــارع»[1]. وهـــذا منســـوب إلى المعتزلة. وعرّفها فريق آخر بأنها الوصف المؤثـــر في الأحكام بجعل الشارع لا بذاته، وعند غيرهم هي الباعث أو الداعي للشـــارع عـــلى تشريع الحكم[2]. والباعث هنا هو ما يترتب على تشريع الحكم عـــنده جـــلب مـــنفعة أو دفـــع مفسدة، فتكون العلة مشتملة على حكمة صالحة لقصدها من الشارع لتشريعه الحكم.

وعلى العموم أطلقت العلة عند الأصوليين على أمور ثلاثة[3]:-

١- الوصـــف الظاهـــر المنضـــبط الذي يترتب على تشريع الحكم عنده جلب مـــنفعة أو دفع مضرة عنهم. وأطلق لفظ العلة هنا على الوصف الظاهر؛ لأن الشـــارع ربـــط الحكـــم به وجعله أمارة عليه؛ يوجد بوجوده ويعدم بعدمه، كالقتل علة وجوب القصاص، والزنى علة تشريع الحد.

٢- المعـــنى المناســـب لتشـــريع الحكم، وهو ما في الفعل من نفع أو ضرر، ويســـمى الحكـــم. وأطـــلق لفظ العلة عليه لأنه العلة على الحقيقة؛ إذ إن الوصـــف الظاهر لم يجعل علة إلا تبعاً له، فهو مشتمل عليه وضابط له، مـــثل ما يترتب على القتل من ضياع النفوس وإهدارها، وما يترتب على الزنى من اختلاط الأنساب.

٣- مـــا يترتب على تشريع الحكم وامتثاله من ثمرة ومصلحة هي جلب منفعة أو تكميـــلها أو دفع مضرة أو تقليلها، ويسمى بالمصلحة أو مقصد الشارع مـــن التشـــريع، وقد يسمَّى الحكمة أيضاً. كحفظ النفوس والأنساب الذي

---

(١) مـــباحث العـــلة: ٧٧. وينظر المستصفى: ١٠/٥٥-٦٠، تعليل الأحكام: ١١٩، القياس: ١٨٣. نقـــل هـــذا التعريف عن المعتزلة عموماً دون تشخيص، ولم يقف الدكتور محمد مصـــطفى شلبي والدكتور مصطفى جمال الدين على قائل به من المعتزلة، ولذلك أنكر الأول نسبته إليهم، وشكك الثاني فيها.

(٢) ينظر: تعليل الأحكام: ١١٧، القياس: ١٨٨-١٨٩، مباحث العلة: ٧٣، مباحث التعليل: ٨٠.

(٣) ينظر: أصول الفقه الإسلامي: ١/٢٣٣، ٢٣٥- ٢٣٦، تعليل الأحكام: ١٣.

يترتب على تحريم القتل والزنى وتشريع الحد والقصاص.

ولم يتفق الأصوليون على جواز التعليل بالأمور الثلاثة كلها، بل اتفقوا على التعليل بالوصف الظاهر المنضبط الذي ربط الشارع الحكم به، واختلفوا في التعليل بالآخرين أي بما يسمَّى بالحكمة، على الرغم من أنهم أطلقوا لفظ العلة على الأمور الثلاثة(١).

والعلة تختلف عن السبب عند الأصوليين، وقد اختلفوا في تعريفه كما اختلفوا في تعريفها، فعرَّفه بعضهم بأنه «ما يكون طريقاً إلى الحكم فقط، أي بلا وضع وتأثير فيه»(٢). أو هو «الأمر الظاهر المضبوط الذي جعله الشارع أمارةَ الحكم»(٣).

ومن الجدير بالذكر أن للأصوليين مباحث لغوية ليست من نوع علوم اللغة أو النحو الاعتيادية؛ إذ بحثوا فيما يساعدهم على فهم معاني النصوص ودققوا نظرهم في فهم أمور من كلام العرب لم يتوصل إليها اللغويون أو النحاة، وكان ذلك بالنسبة إليهم مقدمة لابد من معرفتها قبل الدخول في صلب موضوعات الأصول والقواعد لاستنباط الحكم من النص(٤). فالبحث النحوي عندهم «هو البحث عن دوال النسب الارتباطات ومدلولاتها ولذلك يصح لنا تسميته (نحو الدلالة) في مقابل ما انتهى إليه النحاة من (نحو الإعراب) وما انتهى إليه البلاغيون من (نحو الأسلوب)»(٥).

وإذا كانت العلة عند علماء أصول الفقه هي الركن المهم من أركان القياس (والقياس هو الدليل الرابع من أدلة استنباط الأحكام الشرعية) فقد كانت

---

(١) ينظر: أصول الفقه الإسلامي: ٢٣٦/١.
(٢) مرآة الأصول: ٥٣٧.
(٣) محاضرات في أصول الفقه الجعفري: ٥٩.
(٤) ينظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام: ٦٦، البحث النحوي عند الأصوليين:٩.
(٥) البحث النحوي عند الأصوليين: ١٢-١٣.

لهم فيها مباحث متعددة في بيان شروطها (التي اختلفت تبعاً لاختلافهم في تعريفها) وبيان أقسامها (التي تباينت تبعاً لتصورهم لها) وبيان قوادحها (وهي الاعتراضات الواردة عليها) وبيان مسالكها (وهي طرائق معرفتها)[١].

ولعل بحثهم في مسالك العلة أقرب إلى النحو- وإلى بحثنا في التعليل بخاصة- من المباحث الأخرى، وأكثرها ارتباطاً.

واختلفت الأصوليون في تلك المسالك حتى جعلها بعضهم عشرة (كالنص، والإيماء، والإجماع، والسبر، والتقسيم، والمناسبة، والطرد، والشبه وغير ذلك) إلا أن ما لم يُختلف عليه منها ثلاثة: النص والإيماء والإجماع، وهي مسالك القياس القطعي[٢]. ونحن هنا نترك الإجماع لبعده عن بحثنا ونذكر النص والإيماء وأمثلة عليهما.

لقد قسم أكثر الأصوليين الألفاظ الدالة على العلية صراحة على[٣]:

١- **النص القاطع:** وهو ما لا يحتمل غير العلية، أو هو ما وضع للتعليل حقيقة ولم يستعمل في غيره، لا حقيقة ولا مجازاً. ومن ألفاظه: لعلة كذا... لسبب كذا، من أجل أو لأجل كذا، ولفظ كي وإذن. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿**من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جيمعاً**﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿**كي لا يكونَ دولةً بين الأغنياء منكم**﴾[٥] وقوله: ﴿**إذاً لأذقناكم ضعف الحياة وضعف الممات**﴾[٦]، ولم ترد لفظة: لعلة كذا، ولسبب كذا في القرآن الكريم.

---

(١) للتفصيل والاستزادة ينظر: أصول الفقه الإسلامي: ٢٤٤/١- ٢٤٨ وما بعدها، مباحث العلة: ١٦٩ وما بعدها، ٥٢٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: أصول الفقه الإسلامي: ٢٤٩/١ وما بعدها، القياس: ٢٥١- ٢٥٢، ٣٠٢- ٣٠٣.

(٣) ينظر: أصول الفقه الإسلامي: ٢٥٠/١، تعليل الأحكام: ١٥٦، ١٥٨ وما بعدها: ٢٥٢.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٢.

(٥) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٦) سورة الإسراء، الآية:٧٥.

٢- **النص الظاهر:** وهو ما يرد للتعليل ويحتمل غيره، فلم يوضع في اللغة للتعليل بخاصة، كاللام، والباء، وإنَّ، وحتى، وإذ، وفي، وعلى، كقوله تعالى: **﴿وما خلقتُ الجنّ والأنسَ إلا ليعبدون﴾**[١] وقوله: **﴿ولَنبلونّكم حتى نعلمَ المجاهدين منكم والصابرين﴾**[٢]، وقوله: **﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾**[٣] ونحو ذلك.

وقد يزيد بعض الأصوليين على هذه الألفاظ أو ينقص حسبما يظهر لهم.

أما الإيماء فهو «الاقتران بحكم لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل كان بعيداً»[٤]، أو هو ما يدل على العلِّية بقرينة من القرائن[٥]، ففي اللفظ دلالة علي العلِّية ليس بالوضع بل بوساطة شيء آخر هو القرينة. وعلى هذا يخالف الإيماءُ النصَّ بقسميه السابقين؛ إذ إن اللفظ في قسمي النص يدل بوضعه على التعليل، في حين أن الإيماء يفهم التعليل فيه من السياق أو القرائن اللفظية الأخرى. فاقتران الحكم بوصف أو ترتيبه عليه يدل على أنَّ الوصف علة، وإلا خلا كلٌّ منهما من الفائدة[٦].

ومثّلوا له بقوله تعالى: **﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾** [٧]، فترتيب الحكم بالقطع على الو صف الذي هو السرقة بالفاء يومئ إلى أن السرقة علة للقطع. ومثله قول الرسول الكريم صلى الله عليه و سلم: «لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان»[٨]، فاقتران النهي عن القضاء بالغضب يومئ إلى أن

---

(١) سورة الذاريات، الآية:٥٦.
(٢) سورة محمد، الآية:٣١.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.
(٤) متخصر المنتهى الأصولي: ٢/٢٣٤.
(٥) ينظر مسلم الثبوت: ٢/٢٣٤.
(٦) ينظر: أصول الفقه الإسلامي: ١/٢٥٢، مباحث العلة: ٣٧١.
(٧) سورة المائدة، الآية: ٣٨.
(٨) سنن ابن ماجة: ٢/٧٧٦.

الغضب علة لذلك النهي. كما أن للإيماء أنواعاً تُطلب في مظانها[1].

على أن من علماء الأصول من يدخل الإيماء في النص بناء على أن التعليل فيه يفهم من اللفظ التزاماً، وعلى هذا يكون النص مقسماً إلى نص صريح (يشمل القسمين: القاطع والظاهر) وإيماء.

ولهذه الأقسام مراتب في الدلالة على العلَّية قوة وضعفاً، فالقاطع أقواها؛ إذ يدل عليها وضعاً فلا يحتمل غيره، ودونه الظاهر؛ لأن حروفه قد تجيء لغير التعليل، فنحتاج إلى قرينة تجعلها ظاهرة فيه، فاللام قد تأتي للعاقبة، والباء للتعدية...الخ.

والإيماء دون ما سبق؛ لأنه لا دلالة له على التعليل بالوضع بل بالالتزام[2].

٣- التعليل والعلة عند النحاة:

يصلح تعريف بعض المحدثين للعلة النحوية أن يكون تعريفاً للتعليل النحوي، قال: «يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف»[3].

والتعليل في مراحله المتقدمة كان يتمثل في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية، وهو تعليل بسيط؛ إذ كان بحثاً على هامش تلك الظواهر والقواعد، فتعليل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) - مثلاً- كان بحثاً خالصاً عن السبب، والعلل عنده علل احتمالية غير مجزوم بها[4]، وقد يمكن- كما

(١) ينظر مثلاً شفاء الغليل: ٢٧ وما بعدها.
(٢) ينظر: شرح العضد: ٢/٢٣٤، فواتح الرحموت: ٢/٢٩٦، الكليات: ٣/٢٢١-٢٢٣، تعليل أحكام: ١٥٦.
(٣) أصول النحو العربي: ١٠٨.
(٤) أصول التفكير النحوي: ١٦٨، الدراسات النحوية واللغوية: ٢٧٥.

يرى هو رحمه الله- إيجاد علل غيرها أكثر صواباً وصحة منها؛ إذ «سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له:عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست .. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[1].

وتعليل سيبويه (ت١٨٠هـ) لم يكن «أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعلة يلقيها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرر أو العالم الواثق، فلا يتخير رداً عليه»[2] فكانت عنايته موجهة للنحو نفسه، وليس للعلة من حيث هي، بخلاف كثير من النحويين من بعده؛ لذا عده بعض الدارسين خاتمة مرحلة من تاريخ العلة النحوية، التي اتسمت بالنضج الفكري والتوسع العلمي في دراسات القرآن الكريم[3]، فبعد أن كان التعليل طلباً للفهم الذي ابتغاه الدارسون ومسوغاً لقواعد البحث للمتعلمين ومساعداً لهم على استيعابه- نجده نمى بنماء الدراسات وجنح إلى التعقيد، فصار النحوي يحس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعاً، والعلل بعد أن كانت لا تؤثر في الموجود في اللغة والمقنّن في القواعد صارت لا تتقيد بالموجود بالفعل في الظواهر اللغوية[4].

أما العلة النحوية فهي عند الرماني (ت ٣٨٤هـ): «تغيير المعلول عما كان عليه»[5]. وعند غيره: «ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصول {أمر}[6]

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٥- ٦٦.
(٢) النحو العربي: ٦٤.
(٣) ينظر: العلة النحوية: ٧٦.
(٤) ينظر: أصول التفكير النحوي: ١٩٠، تقويم الفكر النحوي: ٢٢٧.
(٥) رسائل في النحو واللغة (كتاب الحدود): ٣٨.
(٦) زيادة يقتضيها السياق.

أمـــراً يناســـبه، وذلك الأمر بمعنى المناسب حكمه وأثره لا بمعنى الموجب»[1]. أوهـــي مـــا يعتقد النحاة أن العرب لاحظته بأن اختارت وجهاً معيناً من التعبير والصـــياغة فـــي كلامهـــا، ومـــثل هذا تعريف الدكتور مازن المبارك لها بأنها «الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم»[2].

وإذا كـــانت العـــلة الـــنحوية أحد أنواع (الجامع) الذي يجمع بين المقيس (الفـــرع) والمقيـــس عـــليه (الأصل) فقد عرفها الدكتور علي أبو المكارم بأنها «السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً، وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به فأخذ حكمه»[3].

والعـــلة هنا ليست كالسبب على ما يرى ابن جني (ت ٣٩٢هـــ)؛ لأن العلة توجب الحكم إن لم يوجد مانع. والسبب يجوز معه الحكم؛ إذ قد يرد عليه مانع يـــؤدي إلى تخـــلف المســـبب عنه، قال: «اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجـــاب بهـــا، كنصـــب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة... وضَرْبٌ آخر يُسمّى علةً وإنما هو في الحقيقة سببٌ يُجَوِّز ولا يُوجب. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمـــر يوجب الإمالة لابد منها، وأن كل ممال لعلةٍ من تلك الأسباب الستة لك أنْ تـــتركَ إمالته مع وجودها فيه، فهذه إذن علة الجواز لا علة الوجوب»[4]. وبهذا يظهـــر لـــنا «الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان مُوجباً يسمّى علةً، وما كان مجـــوِّزاً يســـمَّى ســـبباً»[5]، «ولعل فرقاً آخر- إنْ صح- أن يكون أوضح مما مضى، فالحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً، ولكنه لا يدور مع السبب، فالفرق

(١) دائرة المعارف للأعلمي: ٢٢/١٣٨- ١٣٩.
(٢) النحو العربي: ٩٠.
(٣) أصول التفكير النحوي: ١١١.
(٤) الخصائص: ١/١٦٤.
(٥) الاقتراح: ٨٦.

بين العلة والسبب فرق في التأثير»[1].

والعلة النحوية على ثلاثة أضراب[2]:-

١- العلة التعليمية (أو العلة الأولى): هذه العلة في جوهرها تفسير للواقع اللغوي إذ ترصدها الدراسة الوصفية للظواهر اللغوية، فتتبين العلاقة التركيبية للصيغ والمفردات في الجمل والأساليب، وتتضح الوظائف النحوية. والذي حدا بالنحاة للأخذ بهذه العلة رغبتهم في تبسيط القواعد النحوية، فبها يُتوصل إلى كلام العرب. ومن هذا النوع من العلل قولنا: (إنّ زيداً قائم)، إن قيل: بِمَ نُصب زيد؟ قلنا بـ(إنّ)، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر وهكذا سمعت عن العرب.

٢- العلة القياسية (أو العلة الثانية): وهذه تحاول أن تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلات، وأخذ النحاة بها سعياً لطرد الأحكام. ومثالها أن يقال لمن قال نصبت زيداً بـ(إنّ)، في قوله (إنّ زيداً قائم): ولِمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب عن ذلك بمقتضى هذه العلة أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله.

٣- العلة الجدلية النظرية (أو العلة الثالثة): أما هذه العلة فتبدأ بعد العلتين السابقتين، وهي تعليل لهما، وتأييد لهما عن طريق التبرير المنطقي؛ إذ إنها تأتي من الإحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعاً. وهي على ما مثلنا به أعلاه أن يقال: من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ ولِمَ شابهت ما قدم مفعوله على فاعله وهو ليس بأصل؟ وما الذي

---

(١) الأصول- دراسة ابستيمولوجية: ١٨٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤- ٦٥، أصول التفكير النحوي: ١٨٩- ١٩٠، العلة النحوية: ٤٧- ٦٣.

دعـــا إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟.. إلخ، فالجواب الذي يعتل به عن أي من هذه المسائل هو علة ثالثة وداخل في الجدل والنظر.

وإذا كـــان هـــذا التقسيم قد سار عليه جماعة من النحاة، فلغيرهم تقسيمات أُخـــر مختـــلفة، فالدِّيـــنَوَري الجليس جعلها ضربين، قال: «اعتلالات النحويين صـــنفان: عـــلة تطـــرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهر حكمـــتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم»[1]، وقسم العـــلة الأولى إلى أربع وعشرين هي مدار المشهورة منها، قال: «وهي واسعة الشعب إلا أنّ مدار المشهور منها أربعة وعشرون نوعاً وهي: علة سماع وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق... إلخ»[2].

وتابعه ابن السراج (ت ٣١٦هـــ) في جعل العلة قسمين، قال: «اعتلالات الـــنحويين ضـــربان: ضـــرب منها هو المؤدي كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مـــرفوع وكـــل مفعول به منصوب، وضرب يسمّى علة العلة مثل أن يقولوا: لِمَ صـــار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً»[3]، فهو يرى أن تعليل العلة بعيد عن تعليم كلام العرب، وإنما شأنها أنْ تُظهر الحكمة فيما وضعت من أصول، وتُبَيِّنَ فضلَ هذه اللغة على غيرها من اللغات[4].

والـــذي يـــبدو من قول ابن السراج أن العلة الأولى علة تعليمية؛ إذ تؤدي إلى كـــلام العرب، أما علة العلة فتسميتها بذلك «تَجَوُّزٌ في اللفظ فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة»[5].

---

(١) الاقتراح: ٨٣.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) الأصول في النحو: ٣٥/١.
(٤) المصدر السابق نفسه.
(٥) الخصائص: ١٧٣/١.

في حين أن العلل عند الرماني كانت ستاً: علة قياسية، وعلة حكمية، وعلة ضرورية، وعلة وضعية، وعلة صحيحة، وعلة فاسدة[١].

وقسمها السيوطي (ت٩١١هـ) إلى علة بسيطة، وهي إذا كانت من وجه واحد (كالتعليل بالاستثقال أو الجوار والمشابهة)، وعلة مركبة وهي إذا كانت من وجوه متعددة بحيث إذا سقط أحد أطرافها فسد التعليل (كقلب واو ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة) فالعلة هي السكون بعد الكسر معاً، وليس السكون مجرداً أو الوقوع بعد الكسر فقط[٢].

صلة العلة النحوية بالعلتين الفقهية والفلسفية:

يبدو واضحاً ما في مباحث العلة النحوية من تأثر بأصول الفقه، فإن كنا قد علمنا للعلل الفقهية أقساماً ومسالك وشروطاً، وقد ترد عليها قوادح، فإن النحاة ساروا على هذا وصنعوا مثلما صنع علماء أصول الفقه، فكان للعلة عندهم أقسام- كما لا حظنا- وجعلوا لعلتهم مسالك (كالنص، والإيماء، والإجماع، والسبر، والتقسيم، والمناسبة، وطرد الحكم...)، وجعلوا للاعتداد بها شروطاً (كالتأثير، والطرد والعكس وعدم التأثير...)[٣]، والذي يبدو جلياً أن المصطلحات والمقصود بها التي استعملت في مباحث العلة النحوية مطابقة لمصطلحات الفقهاء ومقاصدهم بها.

وليس هذا فحسب، بل تتضح صلة العلة النحوية بالفقهية بحديث النحاة عن تجاذب العلتين (للظاهرة اللغوية)، وعن العلة القاصرة، وبحديثهم عن تعليل الحكم الواحد بعلتين[٤]، فكل هذا مما تحدث فيه الأصوليون. ثم إن ابن جني قسم

---

(١) ينظر: رسائل في النحو واللغة (كتب الحدود): ٥٠.
(٢) ينظر: الاقتراح: ٨٨، أصول التفكير النحوي: ٢١٥.
(٣) ينظر في ذلك: الاقتراح (٩٥- ١٠٢ المسالك)، (١٠٢- ١٠٨ القوادح)، الأصول- دراسة ابستيمولوجية: ١٩٤- ١٩٦.
(٤) نظر الخصائص: ١/١٦٦، ١٦٩، ١٧٤ (على الترتيب)، الاقتراح: ٨٣، ٨٩، ٩٠ (على الترتيب).

العـلة- كما مر- إلى قسمين: علة موجبة، وعلة مجوِّزة، والمجوِّزة هي السبب المجـوِّز لوجود الشيء، وهذا تقسيم فقهي قال به الظاهريون ولم يعهده النحو[١]. وقـد أشار ابن جني إلى اعتماد النحويين على كتب الفقه في انتزاع العلل بقوله: «... وكذلـك كُـتُب محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهـم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيُجمع بعضها إلى بعض»[٢]. ولعل ابن جـني أول من رأى وضع أصول النحو على طريقة الأصول الفقهية والكلامية؛ إذ قال: «وذلك أنّا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[٣].

وأدرك الأنـباري (ت٥٧٧هـ) وجود الصلة بين النحو والفقه فقال: «وألحقنا بالعـلوم الـثمانية (يعـني علوم الأدب) علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصـول الـنحو، فيعـرف بـه القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقيـاس الطـرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به؛ لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول»[٤].

فمـباحث العـلة الـنحوية إذن محمولـة على مباحث العلة الفقهية، قال السيوطي: «وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة»[٥].

ثـم إن سـيادة مـبدأ التعـليل في البحوث التي تناولتها الدراسة اللغوية والـنحوية قديمـاً يعد وجهاً بارزاً لتأثير الفلسفة والمنطق في تلك الدراسات؛ إذ كان لابد للظاهرة اللغوية أو النحوية من علة يعتل بها[٦].

---

(١) ينظر النحو العربي: ١٢٨.
(٢) الخصائص: ١/١٦٣.
(٣) الخصائص:١/٢، وينظر النحو العربي: ١٢٦.
(٤) الاقتراح: ١٨.
(٥) الاقتراح: ٦٩.
(٦) ينظر: في أصول اللغة والنحو: ١٣١.

ولعل من وجوه تأثر العلة النحوية بالعلة الفلسفية اشتراط النحاة فيها أن تكون موجبة للحكم في المقيس عليه.وهذا هو الشرط الوحيد الذي اتفق العلماء على ضرورة اتصاف العلة به، وعليه يكون للعلة في تصور النحاة تأثير؛ إذ تكون سابقة للقواعد مؤثرة فيها معاً[1]، وهذا إنما يذكّر بعلة الفلاسفة التي هي المؤثر في غيره.

ويبدو أن ما سبق أو مثله كان مما دعا بعض المحدثين ليقول: «جمعت العلة النحوية خصائص العلة الفقهية وخصائص العلة الكلامية، لأن النحاة تأثروا تأثراً بالغاً بما كان يحيط بالبيئة الثقافية آنذاك، ولأنهم استمدوا مناهجهم وأساليبهم من الفقهاء وعلماء الكلام»[2].

وعلى الرغم من ذلك تختلف طبيعة العلل الثلاث (الفلسفية، والفقهية، والنحوية)، فـ (العلل الفلسفية والكلامية في طبيعتها غائية تكشف عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول، فالعلاقة بينها وبين المعلول علاقة معيّة ومصاحبة في الوجود، بمعنى أنهما يوجدان معاً. والعلة الفقهية تعبُّدية تكشف عن الصالح العام أو المصالح المرسلة، وتسبق المعلول في الوجود، بحيث تنشأ العلة الداعية إلى الحكم فينشأ الحكم بعد ذلك. أما العلة النحوية فهي حسّية تكشف عن نتيجة الاستقراء، وقد تكون ضرورية في بعض الحالات، وتلحق معلولها في الوجود، بمعنى أن العربي يتكلم والاستقراء يتم أولاً،ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل»[3].

وبكون العلة النحوية موجبة للحكم تقرب إلى علل الفلاسفة والمتكلمين أكثر من قربها إلى علل الفقهاء، قال الدكتور تمام حسان: «فما كان من علل

(١) ينظر: الاقتراح: ٨٩، أصول التفكير النحوي: ١٩١.
(٢) أصول النحو العربي: ١١١.
(٣) الأصول- دراسة ابستيمولوجية: ١٨٠.

النحو ضرورياً (إذ العلة إذا كانت ضرورية كانت موجبة) فذلك الذي دعا ابن جني إلى القول بقرب علل النحاة من علل المتكلمين، وما كان منها غير ضروري فذلك الذي وقف به دون أن يقطع الصلة بين علة النحاة وعلل الفقهاء، ويدل قوله (أقرب) على هذا المعنى»[1]، إذ قال ابن جني: «اعلم أن علل النحويين... أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين...»[2]، والعلل عنده ضربان: «ضرب واجب لابد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له»[3]، والضرب الأول لاحق بعلل المتكلمين، والثاني لاحق بعلل الفقهاء[4].

التعليل والعلة في الاستعمال اللغوي:-

اتضح مما سبق أن المقصود بالتعليل في الاصطلاحات السابقة- على العموم- تبيين علة إحداث المعلول، واختلفت العلة والمعلول عند كل فئة تبعاً لميدان بحثهم؛ ولذلك اتخذ مصطلح التعليل جانباً مختلفاً وميداناً مستقلاً عند كل منهم، فاختص في دلالته بكل علم من علومهم.

وميدان بحث التعليل الذي نحن بصدده يختلف بعض الشيء عن ميادينهم تلك، فميدان تعليل الفلاسفة الوجود، وميدان تعليل الأصوليين القرآن والسنة من قول أو فعل، وميدان النحاة الظواهر اللغوية، أما ميدان تعليلنا فهو التعبير اللغوي، ذلك أن كل فرد منا يدرك أن الفعل عندما يقع لابد له من فاعل قد أحدثه، ولهذا الفاعل دافع أو غرض حمله على إحداث فعله، وقد يُعبّر عن ذلك الدافع أو الغرض، فيَعلّل به- أي بالتعبير- إحداث ذلك الفعل وإيقاعه،

(١) الأصول: دراسة ابستيمولوجية: ١٨١.
(٢) الخصائص: ٤٨/١.
(٣) الخصائص: ٨٨/١.
(٤) ينظر: الأصول -دراسة ابستيمولوجية: ١٨١.

كقولـه تعـالى: ﴿**وجعلوا لله أنداداً ليُضلوا عن سبيله قل تمتعوا فإنّ مصيركم إلى النـار**﴾[1]، فأئمـة الكفـر قد اتخذوا آلهة من دون الله من الملائكة والجنّ والإنس، ولابد أن يكون لهم من وراء فعلهم هذا غرض يسعون لتحقيقه، أو دافع دفعهـم إليـه، والآيـة الكريمة قد وضحت ذلك؛ إذ علّل اتخاذهم الأنداد بقوله (ليُضلوا عن سبيله) وهو قصدهم وغرضهم من فعلهم. وكقـوله عزّ وجل على لسـان يوسف (عليه السلام): ﴿**وما أبرّئ نفسي إنّ النفس لأمّارة بالسوء إلا ما رحـم ربـي**﴾[2]، إذ نفى عليه السلام البراءة عن نفسه، وسبب نفيه هذا هو أنّ النفوس جميعاً إلاّ ما رحم الله تأمر بالسوء، لذا علل نفيه بذكر هذا السبب.

ونحـن هـنا سنبحث التعليل في مثل هذا التعبير وفي الاستعمال اللغوي عامة، عـلى أنّـنا لم نجد بين النحاة القدماء مَن حَدّ التعليل بهذا المفهوم الأخير أو عرّف به بغيـر قولهـم- فـي معـرض أحاديـثهم- بأنّـه بيان علة الشيء، وهذا هو المفهوم الاصـطلاحي العـام نفسه، وقيل إنّ التعليل: «هـو أن يريد المتكلم ذكر حكم واقـع أو مـتوقع فيقـدّم قـبل ذكـره علة وقوعه لكون رتبة العلة أن تُقدّم على المعلول»[3]، ومُـثّل لذلـك بقولـه عـز وجل: (**لو لا كتابٌ من الله سبق لَمسكم فيما أخذتم عذابٌ عظيـم**)[4]، إذ إنّ سَـبْق الكـتاب مـن الله علة النجاة من العذاب، وقوله تعالى: ﴿**لولا رهطك لَرجمناك**﴾[5]، فوجود رهطه علة عدم رجم قومه له، وكقول البحتري:-

ولو لم تكن ساخطاً لم أكـن أذمّ الزّمـانَ وأشـكو الخطـوبا[6]

فكون الممدوح ساخطاً هو علة ذم الشاعر الزمان وشكواه الخطوب.

---

(١) سورة إبراهيم، الآية:٣٠.
(٢) سورة يوسف، الآية:٥٣.
(٣) تحرير التحبير: ٣٠٩، وينظر: الكليات: ٧١/٢.
(٤) سورة الأنفال، الآية:٦٨.
(٥) سورة هود، الآية:٩١.
(٦) ديوان البحتري: ١٥٢/١، تحرير التحبير: ٣١٠.

ولا نرى هذا الحدّ دقيقاً مستوفياً جوانب التعليل، فكونه غير دقيق لأنّ العلة وإن كانت سابقة (وجوداً وزماناً) على الحكم أو المعلول وكون رتبتها متقدمة عليه فإنّ هذا لا يستوجب أن تتقدم عليه ذكراً، إذ إنّ كثيراً ما تُذكر العلة بعد معلولها كقوله تعالى: ﴿**فاخرج منها فإنّك رجيمٌ**﴾[1]، وكقوله عز وجل في ما مثّلنا سابقاً. وأمّا كونه غير مستوفٍ جوانب التعليل فسيظهر ذلك خلال البحث.

وبعض المحدثين عرّفه بقوله: «التعليل في النحو: أن يكون شيء سبباً وعلةً لشيء آخر، وهذا هو المعنى لحروف الجر التي يقال إنها للتعليل، وقد يكون ما بعد حرف الجر سبباً لما قبله أو العكس»[2].

وهذا أيضاً لا نراه دقيقاً ولا مستوفياً كما سيتضح ذلك، على أنّنا نجد فيه ذكراً للسبب والعلة بعدّهما بمعنى واحد، وهو ما سار عليه أغلب النحاة القدماء، إذ لم يفرقوا بينهما فذكروا أنّ اللام للتعليل، أو لام العلة، أو أنّها لام السبب، أو لام السببية[3]، كما قيل ذلك في حرفي الجر (الباء) و(في)، ثم إنّهم قد يذكرونهما- أعني مصطلحي العلة والسبب- معاً مترادفين متعاطفين، أو يبدلون أحدهما مكان الآخر.

والزمخشري قد مَيز -عرضاً- بين نوعين من العلة: الأول: أن تكون فيه دالّة على الغرض، والثاني: ليس كذلك، قال في تفسير سورة المدثر: «أفادت اللام معنى العلة والسبب، ولا يجب في العلة أن تكون غرضاً، ألا ترى إلى قولك: خرجتُ من البلد لمخافة الشر، فقد جعلتَ المخافة علة لخروجك، وما هي بغرضك»[4]. ونلاحظ أنّ العلة والسبب عنده هنا بمعنى واحد. على أنّنا قد مر

---

(١) سورة الحجر، الآية:٣٤.
(٢) الشامل: ٣٢٤.
(٣) ينظر: فقه اللغة: ٢٣٠، شرح الرضي: ٣٦٦/٢، رصف المباني: ٢٢٣، البحر المحيط: ٢٩٦/٤، ٤٩١/٥، مغني اللبيب: ٢٢٩/١، الكليات: ٢١/٣.
(٤) الكشاف: ٦٥٢/٤.

بـــنا تقســـيم مماثل لهذا في ما نقلنا عن الرضي[١]، إذ جعل الحامل على الفعل غرضـــاً، وهو متأخر في وجوده عن الفعل، وما لا يكون غرضاً، وهو ما تقدم وجوده على الفعل. ومثله أيضاً جاء في حاشية الصبّان (ت ١٢٠٦هـــ)[٢]. وكل ذلك من دون تفريق بين المصطلحين.

ولا يَقـــرُب من الدّقّة قولُ بعض المحدثين بأنّ النحاة «وضّحوا الفرق في دراساتهم التطبيقية. فلم يختلفوا كثيراً، فقد أجمعوا على أنّ اللام تكون للعلة على الأغـــلب، وهـــذا يؤكـــد وضوح معنى المصطلحين في أذهانهم، وإنْ لم يتضح التعـــبير عن الفرق بينهما في دراساتهم النظرية»[٣]، ذلك الإجماع المزعوم على أنّ الـــلام تكـــون للعلة يفهم منه أنّهم فهموا السبب على معنى مختلف فلم يقولوا أنّهـــا للسبب، والحال أنّ كثيراً منهم سماها لام السبب أو السببية[٤]. كما أنّ تأكيد إجماعهم ذلك على وضوح معنى المصطلحين في أذهانهم ينتقض بقولهم أحياناً: إنّ حـــرفاً أفـــاد التعـــليل وفي أحيان أخرى: إنه أفاد السببية، من ذلك مثلاً قول الأشـــموني عـــن (فـــي) السببية: بأنها تسمى التعليلية أيضاً[٥]. وتصريحهم بأنّ التعليل والسبب عندهم شيء واحد[٦].

والأصـــوب أنّ مـــا وضح في أذهانهم هو معنى السببية ومعنى التعليل لا العـــلة والسبب؛ إذ إنّهم أطلقوا لفظ السببية (أو السبب الذي هو بمعناها) على ما يفيد التعليل (ولهذا قالوا: إنّ التعليل والسبب شيء واحد) ولم يطلقوا لفظ التعليل

---

(١) ينظر شرح الرضي: ١٩٢/١، وينظر صفحة (٦) من هذا البحث.
(٢) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٢٢/٢.
(٣) السببية والتعليل في التركي الشوطي (بحث): ١٠.
(٤) ينظر: فقه اللغة: ٢٣٠، شرح الرضي: ٣٦٦/٢، رصف المباني: ٢٢٣، البحر المحيط: ٢٩٦/٤، ٤٩١/٥.
(٥) ينظر شرح الأشموني: ٢٩٢/٢.
(٦) ينظر: الجنى الداني: ١٠٤، همع الهوامع: ١٦١/٤.

عـــلى ما يفيد السببية، فلم يطلقوا على (فاء) السببية: فاء التعليل، أو على سببية الـــتركيب الشـــرطي تعـــليلاً. ولكن حروف التعليل قد يطلقون عليها مصطلحي السبب أو السببية كما مرّ ذكره.

ثـــم إنّ نوعي العلة المشار إليهما يماثلان ما نقله الصبان عن الشيخ يحيى فـــي تفريقه بين العلة والسبب، فالعلة عنده متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن وهي العلة الغائية والغرض، أما السبب فهو متقدم ذهناً وخارجاً[1]، وهذا الأخير هـــو مـــا مـــثّل له الزمخشري بـــ (مخافة الشر)؛ إذ إنّ الخوف من الشر سابق ومـــتقدم على الخروج من البلد في الذهن والتصور، وفي الوقوع وفي الخارج، وهو الدافع الذي دفع الفاعل إلى إيقاع فعله.

والغـــرض (العلة الغائية) مثّلنا له بقوله تعالى: ﴿**وجعلوا لله أنداداً ليُضلوا عـــن ســـبيله**﴾[2]، فالإضلال عن السبيل هو الغرض- كما ذكرنا- ووجوده في الخـــارج أو وقوعـــه وتحققـــه متأخر عن (جعلهم أنداداً لله)، وهو - أعني الإضلال- ســـابق ومـــتقدم عـــلى (جعـــل الأنـــداد) في الذهن والتصور، ذلك أنّ الإضلال هدف وغـــرض قـــد تصـــوروه في العقل والذهن ثم سعوا إلى تحقيق مرادهم بأن جعلوا لله أنداداً، وهذا -على ظنّهم- ما سيحققه لهم في الخارج والواقع.

ومـــن الجدير بالذكر هنا أنّ هذه العلة (الغرض، العلة الغائية) والسبب في هـــذا المذهـــب يمـــاثلان ما وجدناه عند الفلاسفة، فقول الإمام الغزالي إنّ العلة الغائيـــة هي الباعثة أولاً، المطلوب وجودها آخراً، ينطبق على الآية الكريمة، إذ إنّ (الإضـــلال) هو الباعث على (الجعل) وقد سبقه كما لاحظنا، وهو المطلوب وجوده وقد تأخر عن (الجعل).

---

(١) ينظر حاشية الصبان: ٢/٢٢٠، ولم نعثر على غيره من النحاة قد صرح بهذا التفريق.
(٢) سورة إبراهيم، الآية:٣٠.

أمـــا الســـبب وهـــو العـــلة الفاعـــلية عندهم، فقولهم بأنّها المؤثرة في المعلول الموجِـــدة له، وقولهـــم بأنّها تتقدم المعلول في الوجود بالزمان، وقولهم بأنّها «ما يوجد الشـــيء بسببه»(١)، وقول الكندي بأنّها مبتدأ حركة الشيء التي هي علته، ينطبق عليه. فالمـــثال المذكـــور سابقاً (خرجتُ من البلد مخافةَ الشر) فيه أنّ الخوف من الشر (وهو الســـبب) هـــو المؤثـــر في المعلول (الخروج) والموجِد له، وهو- أي الخوف- سابق ومـــتقدم عـــلى الخـــروج فـــي الوجود بالزمان، كما أنّ الخروج قد تسبب منه، ومنه ابـــتداؤه؛ إذ هـــو مـــا يدفع إليه ويحركه، ولولاه لما شرع بالخروج. وهذا هو ما أطلق عليه الفلاسفة المحدثون: السبب أيضاً، فتوافقت التسميتان.

ويقرب من هذا كثيراً تفريق بعض المحدثين من النحاة بين العلة والسبب، إذ ذهـــب إلى أنّ العلة هي الغاية المرادة والنتيجة المبتغاة، والسبب عامل مؤثر ومســـبب(٢)، وعليه يكون الإضلال غاية مرادة ونتيجة مبتغاة، والخوف من الشر عاملاً مؤثراً في إيقاع الخروج وسبباً له.

يمكننا تلخيص الآراء السابقة في المخطط الآتي:

(١) التعريفات: ٢٠.

(٢) ينظر السببية والتعليل في التركيب الشرطي (بحث): ١١، ١٨.

ونستطيع بناء على كل ما تقدم أنْ نجعل العلة قسمين: الغرض (العلة الغائية)، والسبب.

والغرض: هو الأمر المراد تحقيقه والباعث على إيقاع الفعل، وهو متقدم عليه في الذهن والتصوّر، متأخر عنه في الخارج.

والسبب: هو العامل المؤثِّر والمسبِّب وهو متقدم- غالباً- على المسبَّب في الذهن والخارج. ومن ثم فالغرض قد يكتنف سببين ومسببين، ذلك أنّك لو قلت: (جئتُ لأتعلم) فقد جعلت (التعلّم) غرضاً لك، فهو في الذهن سابق للمجيء، ومسبب له. والمجيء سابق للتعليم في الخارج ومسبَّب له؛ إذ إنّه يُفضي إليه و«ما يُفضي إلى الشيء يكون علة له»[1]؛ ولهذا قيل: إنّ الغرض يكون «بحسب تعقّله علة للفعل (أي سبباً له بمفهومنا) وبحسب وجوده في الخارج معلولاً له»[2].

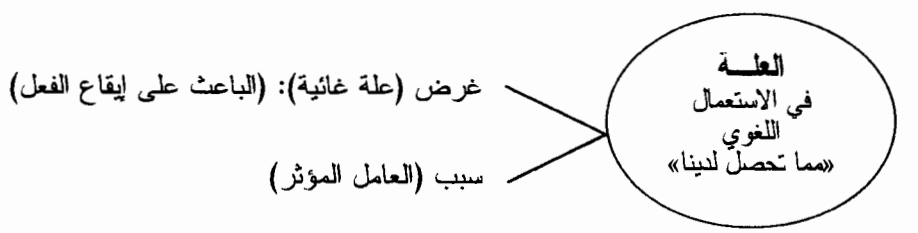

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ إنعام النظر في الغرض في مثل قولهم: (ضربتُه تأديباً) يكشف لنا أنّ التأديب في الخارج ليس متأخراً عن الضرب، بل هو هو؛ إذ يحصل به حال حصوله، فإذا وقع الضرب و قع التأديب. والواقع أنّ

(١) البرهان: ٣٤٧/٤.
(٢) شرح الرضي (الحاشية): ١٩٢/١.

المـــراد ليس التأديب وحده، وإنما هو التأديب وما هو أعمق منه، أعني أثره في المضـــروب، فالتأديب للضارب والتأدّب في المضروب. والثاني هو المتأخر عن الضرب في الخارج، فالغرض إذن هو التأديب متضمناً التأدّب.

واحـــترزنا فـــي تعريفنا بالسبب بقولنا: غالباً، من أنّه قد لا يتصف بكونه مـــتقدماً ذهـــناً وخارجـــاً؛ إذ قد يكون مطلق الزمان، كقوله تعالى: ﴿**ولا يحزنْكَ قولهم إنّ العزةَ لله جميعاً**﴾[1]. وقـــوله عز وجل: ﴿**ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنّـــه لكـــم عـــدوٌّ مـــبينٌ**﴾[2]. وأيضاً قوله: ﴿**وما أبرّئ نفسي إنّ النفس لأمّارةٌ بالســـوء إلا ما رحم ربي**﴾. فكون العزة لله جميعاً، وأنّ الشيطان عدوّ لهم، وأنّ النفس أمّارة بالسوء أسبابٌ لما قبلها، وهي لا تختصّ هنا بزمن بعينه. ولعل مثل هذا السبب يكون- في الغالب- بـــ(إنّ) وجملتها.

وبناء على هذا كله نحدّ التعليل بأنّه تبيين الغرض من إيقاع الفعل أو سبب وقوعـــه. وهو على هذا يكون على قسمين: تعليل بالغرض، وتعليل بالسبب، ففي الأول يعـــلَّل الفعـــل بأنْ يُذكر المراد من إيقاعه والباعث عليه، وفي الثاني يعلَّل بذكر المؤثِّر والمسبِّب له. وهذا يماثل قول بعض المحدثين بأنّ ما يعلِّل الحدث- أي مـــا يُفعـــل الحـــدثُ لأجله- قد يكون سبباً لبروز الحدث وقد يكون غاية له. والتعـــليل قد يكون تعليلاً بالغاية (النتيجة)، وهو تعليل للحدث بمعطيات لاحقة له زمـــنياً، أو يكـــون تعـــليلاً بالسبب، وهذا يكون بمعطيات سابقة، فجعل المقياس للتمييز بين طرفي التعليل زمنياً[3].

---

(١) سورة يونس، الآية:٦٥.
(٢) سورة البقرة، الآية:١٦٨.
(٣) ينظر الشرط في القرآن: ١٥٥.

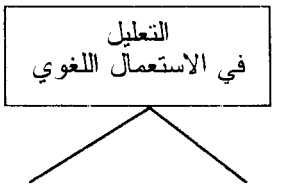

ونحـــن لا نسوغ تسمية الغرض بالغاية لأنّ معناها عند النحاة (في الأعمّ الأغلب) لا ينطبق عليه مقصودنا فـــ«غاية كل شيء –عندهم– ما ينتهي به ذلك الشيء»[1]، وما ينتهي به الشيء قد لا يكون مراداً ولا يكون غرضاً.

كما يبعد عن الدقّة تسمية الغرض بالنتيجة لنفس السبب، فالنتيجة قد تكون مـــرادة، وقـــد لا تكون. وجعلها مرادفة للغاية هنا يوهم أنّ المقصود بها– أعني الغاية– هو معناها عند النحاة المتقدم، وهو كما قلنا لا يصح التعليل به دوماً.

ثـــم إنّـــه قد مثّل للتعليلين بالآيتين الكريميتين: **﴿ولا تقتلوا أولادكم خشيةَ إملاقٍ نحـــن نـــرزقهم وإياكم﴾** [2]، و**﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم﴾** [3]. وقـــال: «فـــاندراج كلٍّ من (خشية) و(من إملاق) في وظيفة (المفعول لأجله) هو الذي جعـــل معـــناها لـــدى المفســـرين واحداً يكاد يتطابق، ونحن نزعم أنّ السياق يمحض (خشية) إلى التعليل بالنتيجة، بينما تقرّ عبارة (من إملاق) مبدأ التعليل بالسبب»[4].

ولعـــل زعمـــه بـــأنّ الســـياق يمحّض (خشية) في الآية الكريمة للتعليل بالنـــتيجة– عـــلى حـــد قوله– بعيد عن الصواب! فهو تعليل بالسبب، كما أفادت عـــبارة (مـــن إمـــلاق) تعليلاً بالسبب؛ ذلك أنّ الحدث هو قتل الأولاد، وخشية

(١) شرح المفصل: ٤/٨٥.
(٢) سورة الإسراء، الآية:٣١.
(٣) سورة الأنعام، الآية:١٥١.
(٤) الشرط في القرآن: ١٥٦.

الإمـــلاق (الخوف من الفقر) سابقة له زمنياً، فهي ما يدفع إليه. ولعله توهّم ذلك لكـــون الإملاق في (خشية إملاق) غير متحقق، وزمنه في أذهانهم مستقبل، فهم خـــافوا مـــن وقوعه مستقبلاً فقتلوا أولادهم أو أرادوا أن يقتلوهم (وهذا هو فرقه عـــن الإمـــلاق فـــي الآية الأخرى، إذ إنّه فيها واقع متحقق قبل القتل أو إرادة القـــتل)، ثـــم إنهما- أعني الخشية والإملاق- ليسا غاية للقتل أو النهي عنه ولا نتيجة لهما، لذا لم يصح أن يكونا تعليلاً بالغاية.

وبعـــد أنْ قررنا أنّ التعليل قد يكون تعليلاً بالغرض أو تعليلاً بالسبب لابد أنْ نشـــير إلى أن العـــلة «لا تكون بالجوامد إنما تكون بالأغراض والأفعال»[1]، قيل: «الذوات لا تكون عللاً للأفعال غالباً»[2]. «وذلك أنّ الباعث إنما هو الحدث لا الـــذوات»[3]، أمـــا مـــا ورد مـــن ذلك مفيداً للتعليل فهو- غالباً- على تقدير محذوف يدل عليه السياق ويبين كونه غرضاً أو سبباً، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وإذ استســـقى موســـى لقومه**﴾[4]، فاللام هنا للتعليل بدليل تقدير لأجل، فيقال: لأجل قومه[5]، وما بعدها هو ما حمل موسى (عليه السلام) ليستسقي، والقوم من حيث إنّهـــم ذات لا يصلحون أن يكونوا غرضاً أو سبباً لذا لابد من تقدير مضاف كأنْ تقـــول: لإرواء قومـــه، فيكـــون تعليلاً بالغرض، أو تقول: لعطش قومه، فيكون تعليلاً بالسبب، وكذا قول امرئ القيس:

ويـــومَ عقـــرتُ للعـــذارى مطيّتي فيا عجـــباً من رحلهـــا المتحمّلِ[6]

والمعـــنى مـــثلاً: لإكرام العذارى، وكذا قولهم: (جئتُ للسمن)، أي لأخذ السمن.

---

(١) شرح المفصل: ٢/٩.
(٢) التصريح على التوضيح: ٣٣٤/١.
(٣) همع الهوامع: ١٣١/٣.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٦٠.
(٥) ينظر: اللامات- دراسة نحوية: ٧٦.
(٦) ديوان امرئ القيس: ١١، مغني اللبيب: ٢٢٩/١.

ومـــثله: (صليتُ لله تعالى)، أي: للتقرّب لله ولمرضاة الله. ومثل هذا كثير وأغلبه يقع مع اللام.

ثم إنّ معنى التعليل يختلف عن معنى السببية، إلا أنّ الثاني يتضمن الأول؛ إذ إنّ فيه ذكر علة ومعلول.

فائدة التعليل

يـــلجأ الإنســـان بفطـــرته عند رؤيته حدثاً إلى البحث عن علة حدوثه، ويجد في صـــميم طبيعـــته باعثاً يبعثه إلى محاولة تعليله؛ ذلك أنّه استقر في نفسه أنّ لكل شيء ســـبباً ولكـــل معـــلول علة، وهذا من أوائل ما يدركه البشر في حياته. فمبدأ العلّية إذن مـــبدأ عقـــلي يجعل الإنسان دائماً يواجه سؤال: لماذا؟ حتى إذا خفي عنه سبب الحدث أو جهله أثار ذلك في نفسه العجب، ولذلك قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب[1].

من أجل ذلك قد نلحظ أنّ ذكر التعليل يغني النفس عن البحث عن السبب، ويجنـــبها الانشغال بالعجب، فينحصر التأثّر والانفعال، بالثقة والاطمئنان إلى ما يقـــال، ولذلك قيل: «إن إثبات الشيء معلّلاً آكد من إثباته مجرداً من التعليل»[2]. فقوله تبارك وتعالى: ﴿**اتّقوا ربكم إنّ زلزلةَ الساعة شـــيءٌ عظيمٌ**﴾[3]. فيه أنّهم أُمِـــروا بأنْ يتّقوا ربّهم الله، ولعل ذكر الأمر وحده لا يحملهم على التقوى فذُكِر هولُ الساعة تعليلاً لوجوبها وحملاً لهم على الامتثال للأمر.

ولهـــذا فالتعـــليل يفيـــد الـــتقرير والأبلغية[4]، فهو «نوع من أنواع التأكيد والتثبت والاطمئنان بصحة الخبر أو الحكم، وذكر الشيء معلّلاً مما يقوي تأثيره في النفس وتقتها به»[5].

---

(١) تنظر: حاشية الملوي على شرح المكودي: ١٢٥، ١٢٦، حاشية الصبان: ١٦/٣.
(٢) الطراز: ١٣٨/٣- ١٣٩.
(٣) سورة الحج، الآية:١.
(٤) ينظر: الإتقان: ٥٥٢/٣، معترك الأقران: ٣٧٢/١.
(٥) التراكيب اللغوية: ٤٧.

خاتمة البحث

نستطيع أنْ نختم رحلتنا مع التعليل والعلة بأهم ما تحصّل منه:-

١- قسمت العلة (في الاستعمال اللغوي) قسمين: الأول: ما تكون فيه غرضاً للفاعل من إيقاعه لفعله، وهدفاً ينوي تحصيله. وسميت هذه العلة بـ(الغرض). والثاني: تكون فيه العلة مؤثرة في إحداث الفعل ووقوعه، وسميت هذه بـ(السبب).

٢- حدّ الباحث التعليل (في الاستعمال اللغوي) بأنه تبيين الغرض من إيقاع الفعل، أو السبب في وقوعه؛ لذا جاء التعليل على قسمين: (تعليل غرضي) يُذكر فيه الغرض، و(تعليل سببي) يُذكر فيه السبب.

٣- أن التعليل نوع من أنواع التوكيد، إذ يضفي على الكلام قوة وتأثيراً.

والحمد لله أولاً وآخراً،،،

مراجع البحث

١- الإتقـان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي (ت٩١١)، تحقيق محمد أبـي الفضل إبراهيم، ط١، مكتبة ومطبعة المشـهد الحسـيني- مصـر، (١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م).

٢- أثـر العلم في المجتمع: برتراند رسل، ترجمة الدكتور تمام حسان، مكتبة النهضة- مصر بالفجالة (بدون تاريخ).

٣- الأصـول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): الدكتور تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، (١٩٨٨م).

٤- أصـول الـتفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية- كلية التربية، (١٩٧٣م).

٥- أصـول الفقـه الإسـلامي: الدكـتور محمد مصطفى شلبي، ط٤، الدار الجامعية- بيروت (١٩٨٣م).

٦- أصـول الـنحو العـربي: الدكتور محمد خير الحلواني، جامعة تشرين- اللاذقية (١٩٧٩م).

٧- الاقـتراح فـي علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تقديم وتصحيح الدكـتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم، ط١، جروس برس (١٩٨٨م).

٨- الإيضـاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط٤، دار النفائس- بيروت (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

٩- البحث النحوي عند الأصوليين: الدكتور مصطفى جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- العراق، (١٩٨٠م).

١٠- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، مكتبة النصر الحديثة- الرياض.
١١- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية (بدون تاريخ).
١٢- تاج العروس من جواهر القاموس: محب الدين أبوالفيض الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥) ط١، المطبعة الخيرية - مصر (١٣٠٦هـ).
١٣- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٤٥)، تحقيق الدكتور حفني محمد شرف، القاهرة، (١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م).
١٤- التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية: الدكتور هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، (١٩٧٨م).
١٥- التعريفات: السيد الشريف الحسيني الجرجاني (ت ٨١٦)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عمير، ط١، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٧م).
١٦- تعليل الأحكام: الدكتور محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت (١٩٨١م).
١٧- تقويم الفكر النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، ط١، دار الثقافة، بيروت، (١٩٧٥م).
١٨- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، دار الجيل، بيروت- لبنان،(١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).
١٩- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، مطابع جامعة الموصل (١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م).
٢٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ومعه شرح الشواهد للعيني): محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦)، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه- مصر (بدون تاريخ).

٢١- حاشـــية المـــلوي على شرح المكودي على ألفية ابن مالك: العلامة شهاب الديـــن أحمـــد بـــن عبدالفتاح الملوي الأزهري (ت١١٨١)، ط٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر (١٩٥٤م).
٢٢- الخصـــائص: أبوالفـــتح عـــثمان بن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان (بدون تاريخ).
٢٣- دائـــرة المعـــارف المسماة بـــ(مقتبس الأثر ومجدد ما دثر): الشيخ محمد حســـين ســـليمان الأعـــلمي المهرجاني الحائري، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات_ كربلاء، المطبعة العلمية بقم (١٣٨٨هـــ- ١٩٦٨م).
٢٤- الدراســـات الـــنحوية والـــلغوية ومـــنهجها التعـــليمي فـــي البصرة إلى القرن الثالث الهجري: جاسم السعدي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف (١٣٩٣هـــ- ١٩٧٣م).
٢٥- ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، دارالمعارف- مصر (١٩٦٤م).
٢٦- ديـــوان البحـــتري: تحقيـــق وشرح حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة (١٩٦٣م).
٢٧- رســـائل في النحو واللغة: تحقيق وشرح الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقـــوب مسكوني، دار الجمهورية والمؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد (١٣٨٨هـــ- ١٩٦٩م).
٢٨- رســـائل الكـــندي الفلســـفية: تحقيق محمد عبدالهادي أبوريدة، دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد، مصر (١٣٦٩هـــ-١٩٥٠م).
٢٩- الســـببية فـــي الفلسفة الإسلامية من الكندي إلى ابن سينا: رسالة ماجستير قدمها السيد قاسم يحيى العبيدي إلى كلية الآداب- جامعة بغداد (١٩٧٦م).
٣٠- الســـببية والتعـــليل في التركيب الشرطي: الدكتور مصطفى جطل ونانديا حسكور، مجلة بحوث حلب، العدد السابع عشر(١٩٩٠م).

٣١- سنن ابن ماجة: الحافظ أبوعبدالله محمد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان(بدون تاريخ).
٣٢- الشامل (معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها): بلال جنيدي، محمد سعيد أسبر، ط١، دار العودة، بيروت (١٩٨١م).
٣٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (مهنج السالك إلى ألفية ابن مالك): أبوالحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني (ت٩٢٩)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١، مطبعة السعادة، مصر (١٣٧٥هـ-١٩٥٥م).
٣٤- شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان: ابن رشد، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بدوي، ط١، الكويت (١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م).
٣٥- شرح التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري(التصريح بمضمون التوضيح): الإمام خالد بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥)، دار إحياء الكتب العربية (بدون تاريخ).
٣٦- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت٦٨٦) دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
٣٧- شرح عضد الملة والدين (ت٧٥٦) على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب وبهامشه حاشية التفتازاني، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق- مصر (١٣١٧هـ).
٣٨- شرح المفصل: الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي (ت٦٤٣) عالم الكتب، بيروت (بدون تاريخ).
٣٩- شرح الملوي على السلم: شهاب الدين أحمد بن عبدالفتاح الملوي، تحقيق الأستاذ عبدالمتعال الصعيدي، المكتبة المحمودية التجارية- مصر (بدون تاريخ).
٤٠- الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية: الدكتور عبدالسلام المسدي والدكتور محمد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا/تونس (١٩٨٥م).

٤١- شـــفاء الغليل في بيان الشبيه والمخيل ومسالك التعليل: أبوحامد الغزالي (ت ٥٠٥)، تحقيـق الدكـتور حمد عبيد الكبيسي، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد (١٩٧١م).
٤٢- الطـراز: يـحيى بـن حمزة العلوي اليمني (ت٧٢٩)، دارالكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ).
٤٣- العلة النحوية- تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب (علل النحو) لابن الوراق: رسالة دكتوراه قدمها السيد محمود جاسم الدرويش إلى كلية الآداب- جامعة بغداد (١٩٨٧م).
٤٤- فقه اللغة وأسرار العربية: أبومنصور الثعالبي (ت٤٣٠) دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان (بدون تاريخ).
٤٥- فواتـح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: العلامة عبدالعلي محمد الأنصاري الهـندي (ت١٢٢٥) ضـمن كـتاب المستصـفى من أصول الفقه للإمام الغزالي، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق- القاهرة- مصر (١٣٢٢هـ).
٤٦- في أصول النحو واللغة: الدكتور فؤاد ترزي، مطبعة دار الكتب، بيروت، (١٩٦٩م).
٤٧- القياس حقيقته وحجيته: الدكتور مصطفى جمال الدين: النجف (١٩٧٢م).
٤٨- كشاف اصطلاحات الفنون (موسوعة اصطلاحات العلوم الإنسانية): الشيخ المولوي محمد التهانوي (ت١١٥٨)، خياط بيروت (بدون تاريخ).
٤٩- الكشـاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الإمـام جـارالله الزمخشري (ت٥٣٨) دارالكتاب العربي، بيروت- لبنان (بدون تاريخ).
٥٠- الكـليات: أبـو الـبقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق (١٩٧٥م).

٥١- اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية: الدكتور عبدالهادي الفضلي، ط١، دار القلم، بيروت، لبنان (١٩٨٠م).
٥٢- لسان العرب: أبوالفضل جمال الدين بن منظور (ت٧١١) طبعة مصورة عن طبعة بولاق- مصر (بدون تاريخ).
٥٣- مباحث التعليل عند الأصوليين والإمام الغزالي: رسالة دكتوراه قدمها السيد حمد عبيد الكبيسي إلى جامعة الأزهر (١٩٦٩م).
٥٤- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين: عبدالحكيم عبدالرحمن أسعد السعدي، ط١، بيروت (١٩٨٦م).
٥٥- مجمع الأمثال: أبوالفضل أحمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨) تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، دار الجيل، بيروت، لبنان (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
٥٦- محاضرات في أصول الفقه الجعفري: الأستاذ محمد أبوزهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية (١٩٥٦م).
٥٧- مختصر المنتهى الأصولي: ابن الحاجب المالكي (ت٦٤٦) ضمن شرح القاضي عضد الملة والدين، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق- مصر (١٣١٧هـ).
٥٨- مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول: ملا خسرو، المطبعة العثمانية (١٣١٧هـ).
٥٩- المستصفى من علم الأصول: أبو حامد الغزالي (ومعه كتاب فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للعلامة عبدالعلي محمد الأنصاري الهندي)، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق- مصر (١٣٢٢هـ).
٦٠- مسلم الثبوت في أصول الفقه: الإمام محب الدين بن عبدالشكور البهاري الهندي (ضمن كتاب المسصفى من علم الأصول للإمام الغزالي)، المطبعة الأميرية ببولاق – مصر (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

٦١- معترك الأقران في إعجاز القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي (بدون تاريخ).
٦٢- المعجم الفلسفي: الدكتور جميل صليبا، الشركة العالمية للكتاب، بيروت.
٦٣- المعجم الفلسفي: مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية (١٣٢٢هـ).
٦٤- معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية: جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس (١٩٩٤م).
٦٥- معيار العلم (أو منطق تهافت الفلاسفة): أبو حامد الغزالي، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف- مصر (١٩٦١م).
٦٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، مراجعة سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، دمشق، (١٩٦٩م).
٦٧- مقاصد الفلاسفة: أبو حامد الغزالي، ط٢، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر، مصر (١٩٣٦م).
٦٨- مناهج البحث عند مفكري الإسلام ونقد المسلمين للمنطلق الأرسطاليسي: علي سامي النشار، ط١، دار الفكر (١٩٤٧م).
٦٩- النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: الدكتور مازن المبارك، ط١، المكتبة الحديثة (١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م).
٧٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت (١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م).